

La lettre de l'ONAGRI

Volume 10

Trimestre 3- 2024



Avant-propos

A destination d'un grand public, la lettre de l'ONAGRI, offre un aperçu sur des sujets d'actualité du secteur de l'agriculture et de la pêche, à l'échelle nationale et internationale. Ce numéro vous propose comme premier article une revue des enjeux et problématiques de la filière céréalière en Tunisie face aux changements climatiques et géopolitiques à l'échelle mondiale.

Le deuxième article présente la refonte et la mise à niveau du portail des données ouvertes du Ministère de l'Agriculture des Ressources Hydrauliques et de la Pêche «Agridata ». Ainsi l'ONAGRI a développé en coopération avec la FAO une plateforme « dashboards.agridata.tn » de business intelligence pour le secteur agricole afin de promouvoir la réutilisation des données ouvertes publiées sur ce portail.

L'objectif de la plateforme dashboards.agridata.tn et principalement la visualisation de données à partir du portail «Agridata». Il s'agit de l'utilisation de power BI Premium Edition pour le développement des tableaux de bord interactifs et dynamiques basés sur des jeux de données open data publiés sur le portail «Agridata ».

Tandis que, le troisième article de ce numéro de la lettre a mis en focus les événements organisés par la Direction Générale des Forêts pour célébrer la fête nationale de l'arbre 2024.

Le dernier article, traite la vision de la Stratégie Nationale des Zones Humides (SNZH) de la Tunisie et ses objectifs durant la période 2025-2035.

Bonne lecture.

Sommaire

تقرير عن أسبوع الغابات التونسية من 19 إلى 21 نوفمبر 2024	2
تقرير حول استراتيجية المناطق الرطبة التونسية 2025-2035	9
تحديث بوابة البيانات المفتوحة للقطاع الفلاحي Agridata وتطوير منصة ذكاء الأعمال (BI)	9

واقع و آفاق قطاع الحبوب على الصعيد الوطني و العالمي

التوطئة :

مثل النزاع الروسي-الأوكراني، تؤدي إلى اضطرابات في الإمدادات الذي يؤدي بدوره إلى نقص في العرض العالمي وارتفاع أسعار الحبوب.

- **التضخم العالمي:** إرتفاع تكاليف الشحن والطاقة، بالإضافة إلى زيادة التضخم العالمي، يؤثر على تكلفة إستيراد الحبوب، وبالتالي فإن زيادة التكاليف تؤدي إلى زيادة في الأسعار المحلية.

تأثير التقلبات في أسعار الصرف: تستورد تونس الحبوب بالعملة الأجنبية الأخرى، في حين أن الدينار التونسي يعاني في بعض الأحيان من تقلبات في قيمته أمام العملات الأجنبية وأي انخفاض في قيمة الدينار يزيد من تكلفة الاستيراد، حتى في حالة استقرار أسعار الحبوب عالميًا.

تأثير الأزمات المناخية والزراعية المحلية: تعتمد تونس جزئيًا على الإنتاج المحلي من الحبوب، ولكن في السنوات الأخيرة إنخفض هذا الإنتاج بشكل كبير خاصة في الموسم الفلاحي 2022/2023، مما زاد من الاعتماد على الواردات وقد تزامنت هذه الأزمة المحلية مع ارتفاع الأسعار العالمية لذلك وجدت تونس نفسها في وضع صعب، حيث كانت مجبرة على دفع تكاليف أعلى لتأمين الواردات.

تأثير السياسات التجارية الدولية: بعض الدول قد تفرض قيودًا على صادراتها من الحبوب لحماية أمنها الغذائي الداخلي، كما حدث مع روسيا في فترات سابقة. هذا يقلل من الكميات المتاحة للتصدير ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

تأثير التحديات الاقتصادية الداخلية: تقدم تونس دعمًا كبيرًا للمواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والعجين الغذائي؛ ومع ارتفاع أسعار الحبوب، يمكن أن يتزايد الضغط على موازنة الدولة لتغطية فرق السعر بين السوق العالمية والسعر المدعوم محليًا، مما يؤدي إلى أزمات مالية أو تقليص حجم الدعم، وهو ما قد يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

2. استجابة تونس للتقلبات العالمية ومحاولاتها لمواجهة التحديات:

لمجابهة هذه الاوضاع العالمية ولتحسين نجاعة عمليات التوريد وقصد الترفيع من الإنتاج الوطني من الحبوب، بادرت وزارة الفلاحة

يمثل قطاع الحبوب الركيزة الأساسية للفلاحة التونسية حيث يساهم في تحقيق جملة من الأهداف التنموية للبلاد والمتمثلة خاصة في تحقيق الأمن الغذائي، خلق مواطن الشغل، الحد من ظاهرة النزوح، تامين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة على البيئة.

وتقدر الاحتياجات السنوية للبلاد التونسية من الحبوب، حوالي 36 مليون قنطار، ولتغطيتها يمثل حجم واردات الحبوب 54% من الواردات الغذائية. وإن نجحت السياسات المتبعة في تغطية حاجيات الاستهلاك فإنها ساهمت في عجز الميزان التجاري الغذائي للسنوات الفارطة. إضافة إلى ذلك فإن تونس ليست بمنأى عن التجاذبات العالمية وتداعيات الأزمات الجيوسياسية المتكررة والتخوف من نقص المتوفرات العالمية وتمادي ارتفاع الأسعار.

1. تأثير تونس بالأوضاع العالمية والخطة البديلة:

مثل العديد من الدول التي تعتمد على الواردات الغذائية، فإن تونس تتأثر بشكل كبير بتقلبات السوق العالمية للحبوب، خاصة فيما يتعلق بالقمح والشعير والذرة حيث أنها تشكل جزءًا أساسيًا من الاحتياجات الغذائية للبلاد، ولا سيما القمح. تأثر تونس بالأوضاع العالمية: ويمكن تأثير الأوضاع العالمية على واردات تونس للحبوب في المجالات التالية:

1. تأثير تونس بالأوضاع العالمية:

ويمكن تأثير الأوضاع العالمية على واردات تونس للحبوب في المجالات التالية:

تأثير تقلبات الأسعار العالمية: الناجمة عن:

- **تغيرات في الإنتاج العالمي:** حيث أن إنتاج الحبوب يمكن أن يتأثر بعوامل مناخية مثل الجفاف أو الفيضانات أو الآفات و أي انخفاض في الإنتاج العالمي (خاصة في البلدان الرئيسية المنتجة مثل روسيا أو أوكرانيا أو الولايات المتحدة) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **الأزمات الجيوسياسية:** الأزمات في مناطق الإنتاج الرئيسية،

♦ التنوع في مصادر الاستيراد:

تحاول تونس تنويع مصادر وارداتها من الحبوب للحد من تأثير الاعتماد على سوق واحدة. إلا أن هذا التنوع قد لا يكون كافياً لمواجهة الأزمات العالمية، خاصة أن الدول المنتجة الكبرى تميل للسيطرة على العرض العالمي.

♦ إعداد استراتيجية لتنمية الحبوب:

تم إعداد و مراجعة هذه الاستراتيجية وذلك لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- تطوير منظومات الإنتاج بصفة مستدامة وتعزيز قدرتها على التأقلم مع التغيرات المناخية والأزمات بما يضمن بلوغ الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي،
- تعزيز حوكمة القطاع وتنظيمه وتطوير آليات التصرف فيه،
- تطوير وتعصير طاقات التجميع والخزن ببلادنا.

أما الأهداف الخصوصية فهي:

- تكثيف الإنتاج وتحسين مردودية الزراعات،
- إحكام التداول الزراعي وترسيخه،
- التوسع في المساحات وخاصة للقمح الصلب بالمناطق الملائمة والمروية،
- تكثيف الإحاطة بالفلاحين و تثمين نتائج البحث العلمي وتطوير أساليب التكوين والإرشاد واستقطاب التكنولوجيات الحديثة،
- إرساء منصات ونظم معلوماتية تساهم في تنظيم وحوكمة القطاع،
- إحداث طاقات خزن وتجميع عصرية وحوكمة نقل المحاصيل وتوزيعها،
- تأمين توفير المدخلات والمستلزمات.

II. تقييم موسم الحبوب 2023-2024

♦ المساحات المبذورة

بلغت المساحات المبذورة من الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2023-2024 حوالي 972 ألف هكتار من جملة 1,196 مليون هكتار مبرمجة أي بنسبة 81% حيث بلغت نسبة 96 % من المساحات المبرمجة بالشمال و46% فقط من المساحات المبرمجة بالوسط والجنوب.

و توزعت المساحات المبذورة حسب أنواع الزراعات كالتالي:

- **قمح صلب:** 576 ألف هكتار من المساحات المبرمجة أي 39%،
- **قمح لين:** 24 ألف هكتار من المساحات المبرمجة أي بنسبة

53%،

- **الشعير:** 363 ألف هكتار من المساحات المبرمجة أي بنسبة 70%،
- **ترتيكال:** 8,6 ألف هكتار من المساحات المبرمجة أي بنسبة 8%.

♦ العناية بالزراعات و عملية الري

بلغت إنجازات مكافحة الأعشاب الطفيلية 604 ألف هكتار من برنامج 661 ألف هكتار أي بنسبة 91% كما بلغت إنجازات التسميد الأزوتي 764 ألف هكتار كقسط أول من برنامج 863 ألف هكتار أي بنسبة 89% وكقسط ثاني 630 ألف هكتار أي بنسبة 73% وكقسط ثالث 198 ألف هكتار أي بنسبة 23%. وكانت عملية الري على النحو التالي :

- ◇ رية أولى : شملت 60 ألف هكتار أي بنسبة 68% من المساحات القابلة للري،
- ◇ رية ثانية : 54 ألف هكتار أي بنسبة 61% من المساحات القابلة للري،
- ◇ رية ثالثة: 52 ألف هكتار أي بنسبة 59% من المساحات القابلة للري،
- ◇ رية رابعة: 42 ألف هكتار أي بنسبة 47% من المساحات القابلة للري،
- ◇ رية خامسة الى رية سادسة: 7322 هكتار أي بنسبة 8% من المساحات القابلة للري،
- ◇ رية ثامنة الى 10 ريات: 7322 هكتار أي بنسبة 8% من المساحات القابلة للري،
- ◇ أكثر من 10 ريات: 2302 هكتار أي بنسبة 3% من المساحات القابلة للري.

و بالتالي كانت الحالة العامة للحبوب حسنة في مناطق شمال ولايات باجة و بنزرت و جندوبة و متوسطة في مناطق جنوب ولايات بنزرت و باجة و جندوبة و شمال ولايات الكاف و سليانة و زغوان. في حين كانت الحالة صعبة الى متلفة في مناطق جنوب ولايات الكاف و سليانة و زغوان و حسنة الى ممتازة في نظام الري الكامل.

♦ عملية الحصاد

بلغت المساحات المحصودة حوالي 717 ألف هكتار بنسبة تناهز 73 % من المساحات المبذورة حيث توزعت حسب أنواع الزراعات كما يلي:

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للكميات المجمعة، فإن ولاية باجة تأتي في المقدمة بنسبة 27% تليها ولاية بنزرت بنسبة 20% ثم ولاية جندوبة بنسبة 14%.

III. الاستعداد لموسم الحبوب 2025/2024:

استعدادا لموسم الحبوب الحالي 2025 / 2024 أعدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري جملة من الإجراءات و التوجهات العامة للقطاع تلخص فيما يلي:

- مزيد أقلمة القطاع مع التغيرات المناخية وخاصة تواتر مواسم الجفاف،
- توجيه الفلاحين لزراعة القمح الصلب بالمناطق الملائمة في أقصى الشمال و بالمساحات المروية في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب،
- إعادة إحياء زراعة القمح اللين والتوسع في زراعة الشعير والتريتيكال في المساحات البعلية الملائمة لهذه الأنواع،
- النهوض بقطاع الحبوب المروية خاصة بولايات الوسط والجنوب (ري كامل)،
- تأطير الفلاحين والتركيز على أهمية التداول الزراعي والمحافظة على خصوبة التربة،
- تطوير أدوات أخذ القرار والنظم المعلوماتية لمتابعة المواسم وخاصة مراحل عمليات توزيع مستلزمات الإنتاج.

♦ المساحات المبرمجة للبذر:

قدرت المساحات المبرمجة للحبوب بالنسبة لموسم 2025/2024 حوالي 1,17 مليون هك منها 856 ألف هك بولايات الشمال و 317 ألف هك بولايات الوسط والجنوب موزعة حسب الأنواع كما يلي:

- ⇒ القمح صلب: 606 ألف هك،
- ⇒ القمح لين: 40 ألف هك،
- ⇒ الشعير: 517 ألف هك،
- ⇒ التريتيكال: 10 آلاف هك.

و تقدر المساحات المبرمجة للحبوب المروية حوالي 80 ألف هك منها 27 ألف هك بولايات الشمال (ري تكميلي) و 53 ألف هك بولايات الوسط والجنوب (ري كامل) موزعة حسب الأنواع كما يلي:

- ⇒ القمح صلب: 54 ألف هك،
- ⇒ الشعير: 25 ألف هك،
- ⇒ قمح لين وتريتيكال: 1 ألف هك.

- القمح الصلب: 467 ألف هكتار من 577 ألف هك مبدورة أي بنسبة 81 %،
- القمح اللين: 21 ألف هك من 24 ألف هك مبدورة أي بنسبة 88 ،
- الشعير: 221 ألف هك من 374 ألف هك مبدورة أي بنسبة 59 %،
- التريتيكال: 8 آلاف هك من 9 آلاف هك مبدورة أي بنسبة 89 %.

وتوزعت المساحات المحصودة حسب المناطق كما يلي:

- الشمال: 617 ألف هك من جملة 812 ألف هك مبدورة أي بنسبة 76 %.
- الوسط والجنوب: 100 ألف هك من جملة 172 ألف هك مبدورة أي بنسبة 58 %.

♦ عملية تجميع الحبوب:

تبلغ طاقة الخزن والتجميع الوطنية الحالية 15,8 مليون قنطار موزعة الى 7,8 مليون قنطار طاقة تجميع و 8 مليون قنطار طاقة خزن (5,1 مليون قنطار تابعة لديوان الحبوب و 2,9 مليون قنطار تابعة للمطاحن).

حيث بلغت كميات الحبوب المجمعة 6,74 مليون قنطار منها 6,33 مليون قنطار حبوب استهلاك (94% من الكميات المجمعة) عن طريق 182 مركز تجميع لدى 26 مؤسسة تجميع (منها 23 لدي الخواص). وتوزعت هذه الكميات حسب الأنواع كما يلي:

- القمح الصلب: 5,543 مليون قنطار،
- القمح اللين: 202 ألف قنطار،
- الشعير: 570 ألف قنطار،
- تريتيكال: 18 ألف قنطار.

وقد ساهم المجمعون الخواص في تجميع حوالي 68 %، في حين لم تبلغ مساهمة ديوان الحبوب في التجميع سوى 3 % والشركات التعاونية المركزية بنسبة 29 %.

كما تم تجميع حوالي 393 ألف قنطار من بذور الممتازة (أي بنسبة 6 % من الكميات المجمعة) من طرف مختلف شركات إنتاج البذور الممتازة ، وتوزع هذه الكميات حسب الأنواع كما يلي:

- ⇒ القمح الصلب: 359 ألف قنطار،
- ⇒ القمح اللين: 25,7 ألف قنطار،
- ⇒ الشعير : 8 آلاف قنطار،
- ⇒ تريتيكال: 70 قنطار.

♦ البذور الممتازة المبرمجة:

- ⇒ حصص إذاعية على المستوى الوطني والجهوي والخاص،
- ⇒ منصة رقمية للاستشارة الفلاحية واستغلال المواقع الاجتماعية
- لبث الومضات والبلاغات،
- ⇒ الارشادات القصيرة،
- ⇒ برنامج تكوين الفنيين والفلاحين،
- ⇒ الدعائم الإرشادية المكتوبة: النشريات، المطويات، الجذاذات،
- المعلقات،
- ⇒ حقول مشاهدة، حقول البقضة و حقول الفلاحين المؤطرين،
- تحليل التربة والبذور لدى الفلاحين الخواص.

و تتمثل اهم المواضيع التي سيتم تداولها في الأنشطة الإرشادية في التالي:

- ⇒ تحليل التربة (التحسيس حول استعمال سماد السوبر 45)
- ⇒ تمويل الموسم الفلاحي بالتعريف بالقروض الموسمية وشروط
- الانتفاع والتعريف بموارد مالية جديدة والتحسيس بصندوق
- الجوائح الطبيعية.
- ⇒ التداول الزراعي وخدمة الأرض و تقنيات البذر.
- ⇒ اختيار الأصناف واستعمال البذور الممتازة وتحليل البذور
- ومعالجتها.
- ⇒ التسميد ومكافحة الأعشاب الطفيلية، مكافحة الأمراض الفطرية.
- ⇒ تعديل آلي النثر والرش.
- ⇒ الحاجيات المائية وتسيير الري.
- ⇒ تركيز قطع نموذجية للمتابعة الفنية للصيقة.
- ⇒ تعديل آلة الحصاد والتجميع ومكافحة الحرائق في مزارع
- الحبوب.

♦ الإجراءات الخاصة بموسم الحبوب 2024-2025

1. المحافظة على أسعار الأسمدة الكيميائية و البذور الممتازة :

في إطار الاستعدادات لموسم الحبوب 2024/2025 وأخذا بعين الاعتبار تواتر مواسم الجفاف ولتمكين الفلاحين من اقتناء مستلزمات الإنتاج فقد تم :

المحافظة على أسعار الأسمدة الكيميائية الأساسية الذي صادق عليها المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 01 أوت 2024 وكانت كالتالي:

بلغت كمية البذور الممتازة المبرمجة حوالي 301 ألف قنطار منها 40 ألف ق بذور أساسية (SB) و 261 ألف قنطار بذور مثبته ذات الجيل الأول والثاني (SC1+SC2) تتوزع حسب الأنواع كما يلي:

⇒ القمح صلب: 237 ألف ق،

⇒ القمح لين: 19 ألف ق،

⇒ الشعير: 5 آلاف ق.

كما بلغت كميات بذور الشعير الخام المصادق عليها حوالي 345 ألف ق من صابة 2024 حيث تم الانطلاق في برنامج غربلة بذور الشعير المراقب .

♦ الأسمدة الكيميائية المبرمجة:

⇒ السوبر 45: يبلغ البرنامج السنوي توفير 30 ألف طن.

⇒ الدأب : بلغت الكميات المبرمجة 120 ألف طن.

⇒ الأمونيتر: من المبرمج توفير 220 ألف طن.

و لضمان نجاح الموسم الفلاحي الحالي، سيتم توريد كمية لا تقل عن 70 ألف طن من الأمونيتر باعتبار برمجة توفير 220 ألف طن من الأمونيتر الزراعي و تعهد المجمع الكيميائي التونسي. بإنتاج 150 ألف طن بمصنع الأمونيتر بقابس خلال موسم توزيع الأسمدة 2024-2025.

♦ البرنامج الوطني للإرشاد في زراعة الحبوب:

تم وضع برنامج وطني للإرشاد في زراعة الحبوب بالتنسيق مع كافة المتدخلين، يتلخص فيما يلي:

⇒ ورشات عمل إقليمية خاصة بالحبوب المطرية والمروية،

⇒ أيام اعلامية ميدانية،

⇒ الزيارات الميدانية في إطار لجان متابعة الموسم،

⇒ مدارس حقلية في إطار مشروع تثمين الفلاحية السقوية بولايات الوسط،

سعر البيع بالتفصيل (دينار / طن)	سعر البيع بالجملة (دينار / طن)	
720	620	الأمونيتزر الزراعي المكبس
790	690	ثاني فسفاط الأمونيا
700	600	ثلاثي فسفاط الرفيق

وقد ردت الاعتمادات الجمالية التي ستخصص من طرف البنك التونسي للتضامن لتمويل منظومة الحبوب بـ 20 مليون دينار منها 8,3 مليون دينار تسند بشروط تفضلية (نسبة فائدة بنكية 5 %) وإجراءات مبسطة (بدون توفير تمويل ذاتي ولا تتطلب ضمانات عينية). علما وأن الموافقة على اسناد القرض يتم في غضون 10 أيام بعد تقديم المطلب لدي مصالح البنك أو مصالح المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالجهات.

هذا الى جانب القيام بجلسات عمل مع البنك الوطني الفلاحي لتعزيز وتطوير آليات تمويل القطاع والرفع من حجم التمويلات ومزيد التعريف بالآليات المتاحة التي أثمرت الى برمجة انجاز أيام إعلامية إقليمية للتعريف بالبرامج المتعلقة بالإحاطة بالفلاحين والهياكل المهنية والتمويلات المرصودة لهذا القطاع وكذلك دورات تكوينية حول كيفية الحصول على القروض الفلاحية.

3. الاستراتيجية الوطنية لتطوير زراعة الحبوب في الجنوب التونسي

تم اللجوء إلى تطوير زراعة الحبوب في الجنوب التونسي. للأسباب التالية:

- تراجع المساحات المناسبة لزراعة الحبوب ، حيث انخفضت من 1,4 مليون هكتار (كمعدل خلال العقد الأول من عام 2000) إلى 972 ألف هكتار فقط خلال الموسم الفارط. و من المؤمل بلوغ 1,173 مليون هكتار للموسم الحالي 2024-2025.

♦ المحافظة على أسعار البذور الممتازة والبذور التجارية العادية المراقبة للحبوب كالتالي:

البذور الممتازة للحبوب:

- ⇒ القمح الصلب : 160د/ق،
- ⇒ القمح اللين : 130د/ق،
- ⇒ الشعير والترينيكال : 120د/ق،

البذور التجارية العادية المراقبة:

- ⇒ الشعير : 110د/ق،

2. إحداث برنامج خصوصي جديد لتمويل موسم الحبوب:

تم إمضاء اتفاقية بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبنك التونسي للتضامن لإحداث برنامج خصوصي جديد لتمويل موسم الحبوب 2024/ 2025 لإسناد قروض موسمية .وستوجه هذه القروض، التي سيقع إسنادها عن طريق البنك التونسي. للتضامن ، لفائدة صغار منتجي الحبوب، خصوصا بالمناطق المروية أو القابلة للري وبالمناطق الملائمة للإنتاج وبالولايات المعنية بالبرنامج (عددها 14)، والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لصيانة تجهيزات ومعدات غريلة ومداداة البذور المنتجة محليا، و ذلك في إطار مشروع دعم التطوير المندمج والدائم لمنظومة الحبوب والدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس.

الوطني للزراعات الكبرى والمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس ومعهد المناطق القاحلة.

و تتميز المقاربة المقترحة لتطوير زراعة الحبوب في الجنوب التونسي بطابع متميز وتخرج عن النموذج التقليدي حيث تعتمد على فلاحين صغار بمتوسط مساحة يبلغ 1,1 هكتار (من 7,5 هكتار في معتمدية ذهبية إلى 0,5 هكتار في غمراسن). ويتميز المشروع بالطابع التشاركي وإيرادة قوية من جميع الأطراف، بما في ذلك الإدارة المشغلين. الخواص والمزارعين مما يعزز نجاحه. إضافة الى الاعتماد على تقنيات حافظة للموارد الطبيعية (المياه، التربة، البيئة) و مستخدمة للطاقة الشمسية. إلى امكانية تنويع الزراعات و مداولتها وحتى دمج تربية الماشية، مما سيوفر مصدراً مهماً من السماد لتحسين جودة التربة الصحراوية وكذلك تربية النحل. و هذا المشروع سيساعد في تجاوز الصورة النمطية للجنوب المعروف بزراعة النخيل ويحفز التنمية بتلك المناطق ويعزز استقرار السكان بها.

و بالنسبة لموسم 2024-2025 يغطي البرنامج المعتمد مساحة إجمالية تبلغ 642 هكتاراً ويشمل 572 فلاحاً في ولاية تطاوين وخاصة في معتمديات رمادة، ذهبية، تطاوين، سمر، وبني مهيرة. و تم اتخاذ جميع الترتيبات لضمان أفضل الظروف للنجاح بما في ذلك تسوية الأراضي وتوفير بذور عالية الجودة (أصناف رازق، معالي، و INRAT 100) وتوفير المدخلات (أسمدة، مبيدات ...) والمعدات الزراعية. كما تم تخصيص منح ومساعدات لتمويل شراء المعدات وأنظمة الري وحفر الآبار. وسيتم أيضاً تقديم الدعم الفني والإرشاد بالإضافة إلى إنشاء منصة بحثية في ذهبية على مساحة 10 هكتارات مجهزة بمحطة أرصاد جوية لإجراء تجارب على أصناف الحبوب، البقوليات (القول)، الأعلاف و تقنيات الري والتسميد.

و من المتوقع على المدى المتوسط توسيع المساحات المزروعة إلى 10000 هكتار في ولاية تطاوين وخاصة في مناطق سهل الرومين (ذهبية) وبئر عمير (معتمدية رمادة). هذا الخيار مبرر بوجود مساحات شاسعة صالحة للزراعة وتوفر البنية التحتية مثل المسالك وشبكة الكهرباء و المناطق المروية وقرب الإدارات والخدمات المساندة.

اما على المدى الطويل، فمن المتوقع زراعة ما يصل إلى 55000 هكتار من بين 200000 هكتار من الأراضي الزراعية المتاحة في ولاية تطاوين. و في حالة تحقيق الإنتاج المتوقع من القمح الصلب (معدل إنتاج يبلغ 40 قنطار/هكتار) يمكن الوصول إلى إنتاج نحو 2 مليون قنطار ما يمثل 11% من الاستهلاك الوطني للقمح الصلب و7% من الحاجة الإجمالية للقمح.

- استمرار تراجع إنتاج الحبوب في السنوات الأخيرة. حيث كان متوسط الإنتاج، لجميع أنواع الحبوب، يتراوح بين 17 و18 مليون قنطار، بينما بلغ الإنتاج في الموسم الماضي ما بين 12 و14 مليون قنطار فقط، وكان أقل بكثير في العام الذي سبقه.
- تزايد الحاجة إلى الحبوب المخصصة للاستهلاك البشري حيث يقدر الطلب بحوالي 30 مليون قنطار، حيث يستمر العجز في الارتفاع.
- وجود احتياطي من المياه الجوفية، المشتركة مع الجزائر وليبيا في الجنوب (النظام المائي للصحراء الشمالية أو SAAS) وتبلغ حصة تونس 8% أي حوالي 4,800 مليار متر مكعب.

و قد تم تنفيذ تجربة أولى لزراعة القمح الصلب خلال الموسم الفارط لدى صغار الفلاحين بمناطق تطاوين ومدنين وقبلي على مساحة 18 هكتار. كما أجريت تجارب على أصناف تونسية من القمح الصلب في محطة ذهبية التجريبية وكانت النتائج مشجعة حيث تراوحت الإنتاجية في المحطة بين 23,9 و42,6 قنطار/هكتار.

بعد هذه النتائج الإيجابية واستجابات للعديد من طلبات الفلاحين الراغبين في المشاركة في برنامج زراعة الحبوب في الجنوب تقرر تشجيع ودعم توسيع المساحات المزروعة في ولاية تطاوين ووضع استراتيجية تنمية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

لذلك قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري باعداد استراتيجية وطنية لتطوير زراعة الحبوب في الجنوب التونسي. للمساهمة في تحسين أمننا وسيادتنا الغذائية. و تقدم هذه الاستراتيجية مزايا أخرى مثل تنمية هذه المناطق الحدودية الأقل حظاً والتي تعاني من البطالة والتهمة. علماً و أن تطوير زراعة الحبوب سيؤدي إلى تنمية محاصيل أخرى مثل البقوليات والأعلاف مما يخلق نظاماً بيئياً زراعياً متكاملًا مع إمكانية تنظيم سلاسل إنتاج مختلفة مخصصة لمناطق الجنوب و سيساهم هذا في الرفع من هذه المناطق و خلق فرص عمل وثبتت السكان في هذه المناطق الطبيعية القاسية. مع العلم أن فكرة زراعة الحبوب باستخدام احتياطي المياه الجوفية العميقة ليست جديدة. استغلتها دول مثل المملكة العربية السعودية وليبيا منذ فترة طويلة، كما انطلقت الجزائر في هذا المجال منذ السنوات الاخيرة.

حيث تم عقد العديد من الاجتماعات والزيارات الميدانية من قبل فريق مكون من المعهد الوطني للزراعات الكبرى ومسؤولي معاهد البحوث وممثلي مختلف المصالح الفنية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقييم الموارد المائية وإجراء تحاليل للتربة وتحديد المناطق الأكثر ملائمة والمساحات المقترحة لزراعة القمح. حيث أنه تم وضع البحث العلمي في قلب المشروع من خلال المعهد

للسوق. إضافة الى ان المحاصيل الزراعية في أمريكا الجنوبية وأجزاء أخرى من العالم تواجه تحديات بسبب الجفاف أو الفيضانات، مما يزيد من عدم استقرار السوق.

وفي الإجمال، يتوقع أن تبقى الأسواق متقلبة حتى نهاية 2024، مع استمرار تأثيرات هذه العوامل الاقتصادية والجيوسياسية على أسعار الحبوب والتجارة العالمية. وعلى ضوء هذه المعطيات و حسب تقرير المجلس الدولي للحبوب الذي نشره نهاية سبتمبر 2024، كانت آخر تقديرات الإنتاج العالمي للحبوب لموسم 2023/2024 في حدود 2304 مليون طن في حين قدر الاستهلاك العالمي للحبوب لنفس الموسم ب 2316 مليون طن و يقدر أن يصل التبادل العالمي للحبوب 455 مليون طن و يبقى المخزون لدى أكبر منتجي الحبوب في حدود 591 مليون طن.

في حين وكما جاء في نفس التقرير يتوقع أن يصل الإنتاج العالمي لجميع الحبوب (القمح والحبوب الثانوية) لموسم 2024/2025 إلى حدود 2315 مليون طن. بالرغم من تراجع التوقعات لبلدان الاتحاد الأوروبي حيث في المقابل تطورت هذه الأخيرة نحو الارتفاع في كل من الولايات المتحدة وأستراليا والأرجنتين. كما يتوقع أن يشهد الاستهلاك ارتفاعاً طفيفاً، ليصل إلى ذروة جديدة تبلغ 2325 مليون طن، مع تسجيل أعلى معدل نمو في الاستخدامات الصناعية.

بالنسبة لإجمالي إمدادات الحبوب، يتوقع أن يتراجع قليلاً بسبب انخفاض المخزونات الافتتاحية لدى أهم البلدان المنتجة للحبوب وبالتالي يتوقع ان تتراجع المخزونات العالمية الى 581 مليون طن، وهو أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات، خاصة بالنسبة للقمح والذرة. كما من المتوقع أن يؤدي انخفاض احتياجات الواردات في آسيا وأوروبا إلى تقلص بنسبة 7% في التجارة العالمية، لتصل إلى 421 مليون طن.

و في حال نجاح المشروع سيكون من الممكن زيادة المساحات المزروعة خاصة أن الاحتياطيات المائية كبيرة وهناك 750 ألف هكتار متاحة في سهل الرومين وبئر عمير. وقد يمتد المشروع إلى ولايات مجاورة مثل مدين وقبلي.

١٧. الأسواق العالمية للحبوب:

في المقابل، كانت السوق العالمية للحبوب خلال عام 2024 و الى مو في شهر سبتمبر 2024 تحت تأثير:

- **التوترات الجيوسياسية:** مثل الصراع في "غزة" وأزمة الأمن في البحر الأحمر، التي أثرت بشكل كبير على سلاسل توريد الحبوب. وبالتالي فإن انقطاعات الشحن عبر البحر الأحمر زادت من تكاليف النقل مما أثر على أسعار الحبوب والسلع الأخرى. كما أن العقوبات الأمريكية على إيران أدت إلى تقلب أسعار النفط والذي أثر بدوره على تكاليف إنتاج الحبوب، خاصة تلك المرتبطة بإنتاج الوقود الحيوي مثل الذرة والقمح.
- **تباطؤ الاقتصاد العالمي:** أدى هذا الأخير إلى انخفاض الطلب العالمي على الحبوب خصوصاً في الصين، التي شهدت تباطؤاً اقتصادياً متأثراً بانخفاض قطاع العقارات وضغوط التضخم. هذا الانخفاض في الطلب العالمي أدى إلى تراجع أسعار بعض الحبوب في فترة من السنة الحالية إضافة الى ارتفاع إنتاج القمح في عدة دول مثل الأرجنتين والولايات المتحدة.
- **التغيرات المناخية:** كان ولا زال المناخ و تقلباته في البلدان المنتجة للحبوب مؤثراً رئيسياً على قيمة و نوعية الإنتاج. على الرغم من الإنتاج القياسي المتوقع للقمح عالمياً، إلا أن المخاوف من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية المتوقعة خلال بقية الموسم لها تأثير مباشر على التوقعات المستقبلية

المصدر:

◇ الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي

◇ استراتيجية الزراعات الكبرى الى أفق 2035

◇ Conseil international des céréales

◇ Leaders.com

Elaboré par Nachaat JAZIRI
Observatoire National de l'Agriculture

Données ouvertes pour le secteur agricole : Mise à niveau du portail des données ouvertes Agridata et développement d'une plateforme de Business Intelligence (BI)

Préambule

Le portail des données ouvertes du Ministère de l'Agriculture des Ressources Hydrauliques et de la Pêche « Agridata » a été mis en place en 2018 dans le cadre du programme « ONSHOR », en coopération avec l'Association Tunisienne des Contrôleurs Publics (ATCP). En application aux dispositions de la loi organique numéro 22 du 24 mars 2016 relative aux droits d'accès à l'information, le Ministère a délégué à l'Observatoire National de l'Agriculture (ONAGRI) la mission de collecte et de publication des données ouvertes relatives au secteur agricole via ce portail. A fin décembre 2023 le nombre de visites du portail Agridata a atteint 50 000 visiteurs.

Toutefois, après 5 ans de lancement du portail « Agridata », des problèmes et des contraintes ont été soulevés et qui concernent principalement le manque d'adaptation de ce portail aux nouvelles technologies. Ainsi, dans le cadre de la mise en œuvre du projet « 1000 villages numériques : transformation numérique rurale pour lutter contre la faim, la pauvreté et les inégalités dans les pays du Magreb » en coopération avec l'Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO), l'ONAGRI a entrepris en fin 2023 la refonte du portail « Agridata » afin qu'il soit compatible avec les nouvelles technologies liées à ce domaine. De même, la coopération a porté sur le développement d'une plateforme de business intelligence pour le secteur agricole afin de promouvoir la réutilisation des données ouvertes publiées sur ce portail.

1/ Mise à niveau du portail Agridata

L'ouverture des données relatives au secteur agricole a pour objectif de concrétiser les principes de la transparence, de promouvoir l'innovation et le développement économique. Le portail « agridata.tn » assure la publication d'une base de données digitale, dynamique, et sous format ouvert, ce qui augmente la valeur et le potentiel de l'information.

Actuellement le portail « Agridata » héberge 934 jeux de données répartis sur 21 thèmes qui concernent le secteur agricole. Les données publiées sur ce portail proviennent de 58 organismes (Commissariats Régionaux au Développement Agricole, Directions Générales, Groupements Interprofessionnels et autres institutions sous tutelle du ministère de l'Agriculture, des Ressources Hydrauliques et de la pêche).

La publication et la mise à jour des données s'effectue en coordination avec les points focaux désignés au niveau de chaque organisme producteur de données.

La mise à niveau du portail « Agridata » a consisté en la migration vers la version la plus récente de la solution Open source CKAN (noyau des portails open source). A cet effet, une migration fluide et complète des données existantes a été effectuée. De même, il y a eu intégration du système de gestion du contenu (CMS) Wagtail facilitant ainsi la gestion des publications sur la plateforme et introduction des nouvelles fonctionnalités au niveau du portail.

République Tunisienne

+ Demander L'ouverture D'une Donnée

Noura Ferjani

Français

agridata.tn
Ministère de l'Agriculture
des Ressources Hydrauliques
et de la Pêche

ACCUEIL DONNÉES PRODUCTEURS THÈMES RÉUTILISATIONS DEMANDES DE DONNÉES CONTACT

Bienvenue sur le portail sectoriel des données ouvertes de l'agriculture

N'hésitez pas à explorer nos jeux de données ...

+934 Jeux de données disponible

Entrer un mot clé, un titre ...

+934
Jeux de données

+58
Producteurs de données

+11
Tableaux de Bord

+21
Thèmes de données

En effet, avec la nouvelle version du portail « Agridata », les utilisateurs peuvent avoir des statistiques sur chaque jeu de données publié (nombre de consultation, nombre de téléchargements, nombre de ressources et nombre de réutilisation). Ils peuvent aussi faire le triage des jeux de données par date de modification, de- grés de pertinence, ...

Rechercher les jeux des données...

920 jeux de données trouvés

Trier par: Pertinence

Pertinence
Nom croissant
Nom décroissant
Modifié le
Populaire

DG- Barrages et des Grands Tr

Situation journalière des barrages

Ces données représentent la situation journalière des barrages en Tunisie. Ces données sont collectées journalièrement auprès de la Direction Générale des Barrages et des Grands...

CSV

173 0 2 0

De même, vu l'importation de la valorisation et l'exploitation des données publiées sur le portail et afin d'im- pliquer l'utilisateur des données publiées sur le portail, avec la nouvelle version du portail « Agridata » il y'a eu introduction d'un nouvel onglet intitulé « REUTILISATIONS ». Ceci permettra d'afficher les différentes réu- tilisations des données à travers l'utilisation du moteur de recherche spécifique à cet onglet.

Par ailleurs, en vue de renforcer la participation des utilisateurs du portail et créer du dynamisme et un environnement transparent et collaboratif, à travers la rubrique «Participation», les utilisateurs du portail « Agridata » peuvent demander l’ouverture d’une donnée non disponible, proposer l’ajout d’une réutilisation de données et signaler un dysfonctionnement (erreur ou anomalie lors de la navigation).

2/ Le développement d’une plateforme pour la visualisation de données à partir du portail des données ouvertes « Agridata ».

La valorisation et l’exploitation des données publiées sur le portail à travers la création des applications, la réalisation des analyses et des visualisations des données, permet l’aide à la décision et contribue notamment à :

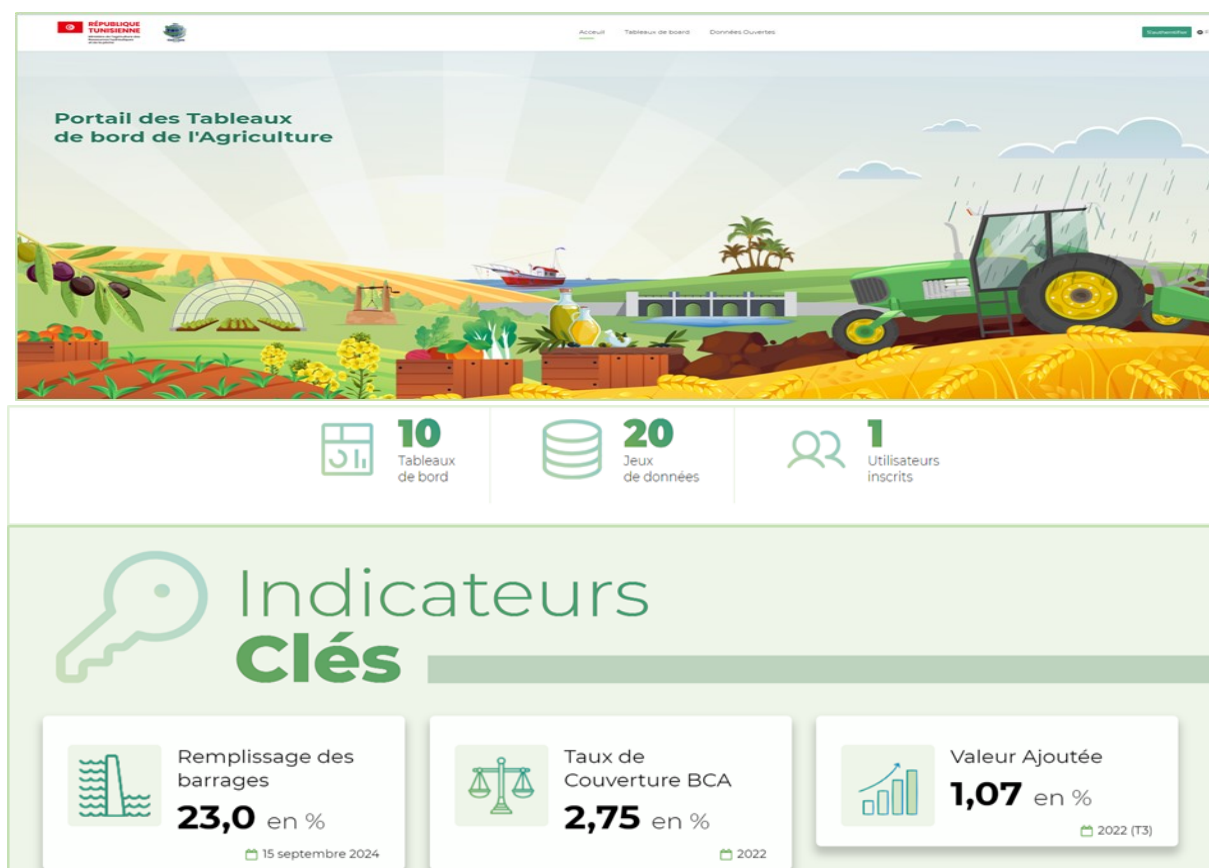
- L’élaboration des politiques publiques plus efficaces,
- La création de nouveaux services,
- La stimulation de la recherche et de l’innovation,
- La stimulation du développement économique

Dans ce cadre, et afin d’exploiter et de valoriser les données publiées sur le portail « Agridata », le deuxième axe de coopération ONAGRI-FAO a porté sur le développement de la plateforme dashboards.agridata.tn pour la visualisation de données à partir du portail « Agridata ». Il s’agit de l’utilisation de power BI Premium Edition pour le développement des tableaux de bord interactifs et dynamiques basés sur des jeux de données open data publiés sur le portail « Agridata ».

Par ailleurs, afin de maximiser l'accessibilité et la représentation de ces tableaux de bord, il y a eu intégration de la solution avec le CMS Wagtail qui permet une diffusion fluide et intuitive des analyses aux utilisateurs finaux.

Le tableau de bord est un outil de suivi et d'aide à la décision qui permet (grâce à des indicateurs) de mesurer et de suivre les filières agricoles. Ainsi, avec le portail des tableaux de bord de l'Agriculture, des indicateurs clés sur le secteur agricole sont publiés au niveau de la page d'accueil et mises à jour périodiquement à savoir : le taux de remplissage des barrages, le taux de couverture de la balance commerciale alimentaire et la valeur ajoutée en %.

Portail des Tableaux de bord de l'Agriculture
<https://dashboards.agridata.tn/fr/>



Comme première étape, la plateforme contient actuellement 11 tableaux de bord (détaillés ci-dessous) répartis comme suit :

- Tableau de bord des indicateurs agricoles globaux,
- Tableau de bord de la situation journalière des barrages,
- Tableau de bord du changement climatique,
- Tableaux de bord des indicateurs sur certains filières (céréales, olives, pêche et aquaculture et dattes).
- Tableau de bord des incendies de forêts.

Et dans une deuxième étape, l'ONAGRI va développer d'autres tableaux de bords en concertation avec ses partenaires et producteurs de données.



2-1 Tableau de bord des indicateurs agricoles globaux

Les indicateurs présentés dans ce tableau de bord sont comme suit :

Produit Intérieur Brut (PIB)

- Le Produit Intérieur Brut (PIB) est un indicateur économique clé qui mesure la valeur totale des biens et services produits dans un pays au cours d'une période donnée (trimestre, année). C'est la somme de la valeur ajoutée de toutes les entreprises qui produisent des biens et services dans le pays,
- Evolution en glissement annuel du Produit Intérieur Brut aux prix constants de l'année 2015 (en %),
- Evolution en glissement trimestriel (T/T-4) du Produit Intérieur Brut aux prix constants de l'année 2015 (en %).

Valeur Ajoutée Agricole (VAA)

- La valeur ajoutée agricole est une mesure économique qui correspond à la contribution nette du secteur agricole à l'économie d'un pays. Elle représente la différence entre la valeur de la production agricole totale (cultures, élevage, sylviculture, pêche, etc.) et les coûts des intrants utilisés pour cette production,
- Evolution en glissement annuel de la valeur ajoutée agricole aux prix constants de l'année 2015 (en %),
- Evolution en glissement trimestriel (T/T-4) de la valeur ajoutée agricole aux prix constants de l'année 2015 (en %).

Taux de couverture de la balance commerciale alimentaire

- Le taux de couverture de la balance commerciale alimentaire est un indicateur qui mesure la proportion des importations alimentaires couvertes par les exportations alimentaires d'un pays.
- Taux de couverture = (Valeur des exportations alimentaires en million de dinars / Valeur des importations alimentaires en millions de dinars) × 100

Investissement agricole global

C'est la somme des ressources financières consacrées au secteur agricole à l'échelle nationale. Cet investissement peut comprendre des fonds destinés à diverses activités, y compris la production agricole, la transformation, la commercialisation, l'irrigation, l'acquisition de nouvelles technologies, la recherche et le développement, ainsi que la formation et le soutien aux agriculteurs.

Export

Évolution annuelle de la valeur des exportations des produits alimentaires en million de dinars.

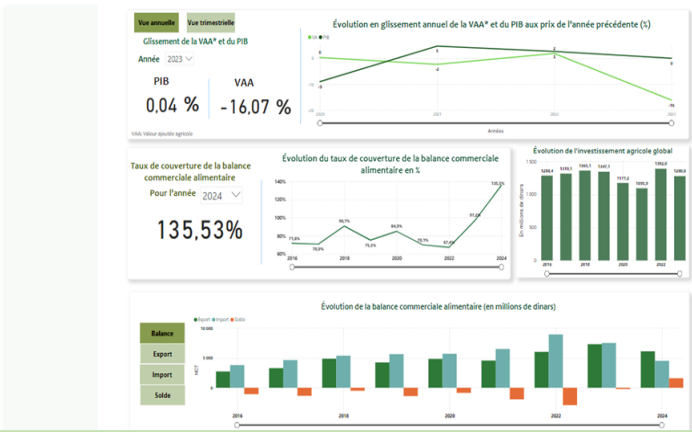
Import

Évolution annuelle de la valeur des importations des produits alimentaires en million de dinars.

Solde

Solde des échanges extérieurs des produits alimentaires : Il est exprimé en million de dinars et représente la différence entre la valeur des exportations alimentaires (en million de dinars) et la valeur des importations alimentaires (en million de dinars).

Tableau de bord des indicateurs agricoles globaux

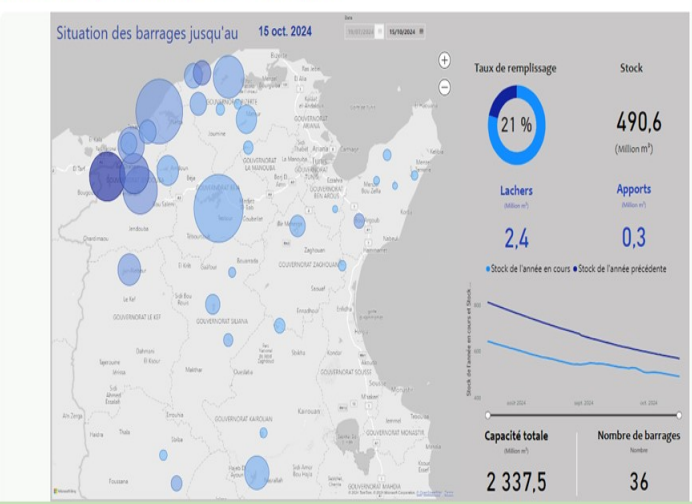


2-2 Tableau de bord situation journalière des barrages

Ce tableau de bord contient les indicateurs relatifs à la situation des barrages à savoir :

- Le nombre des barrages,
- La capacité totale des barrages en million m3
- Le taux de remplissage des barrages en % et qui est calculé comme suit :
Stock des barrages (million m3)/Capacité totale actuelle des barrages ,
- La variation du stock des barrages (stock actuel, stock de l'année en cours et stock de l'année précédente en million m3),
- La capacité totale des barrages (en million m3)
- Les apports aux barrages et les lâchers (en million m3)

Situation journalière des barrages



2-3 Tableau de bord changement climatique

Ce tableau de bord présente l'évolution des indicateurs qui concernent :

- Les barrages : taux de remplissage, stock, lâchers, apports, nombre et capacité totale ;
- La pluviométrie : Evolution de pluviométrie (mm) au cours de la campagne agricole et comparaison par rapport à la moyenne de la pluviométrie ;
- Le niveau du stress hydrique en % à l'échelle du pays
- L'exploitation des ressources en eau souterraines (million m3)

2-4 Tableau de bord des incendies de forêts

- Ce tableau de bord visualise des indicateurs relatifs aux incendies de forêts, notamment :
- L'évolution de la superficie (ha) des incendies de forêts par gouvernorat,
- L'évolution du nombre d'incendies de forêts par gouvernorat,
- La répartition de la superficie d'incendies de forêts par gouvernorat

2-5- Tableau de bord des indicateurs annuels des céréales

- Ce tableau de bord présente les indicateurs suivants :
- L'évolution annuelle de la quantité des céréales collectées (en 1000 quintaux),
- L'évolution annuelle de la quantité des céréales collectées par produit,
- La quantité totale des céréales consommées par année (en 1000 quintaux),
- La consommation annuelle de céréales par type de produit (en 1000 quintaux),
- La quantité de céréales importées par année (en 1000 quintaux),

2-6- Tableau de bord des indicateurs mensuels des céréales

- Ce tableau de bord contient les indicateurs suivants :
- L'évolution mensuelle des quantités consommées en mille tonnes au cours chaque année,
- L'évolution mensuelle des quantités importées en mille tonnes au cours chaque année,
- L'évolution annuelle des quantités consommées au cours de chaque mois,
- Evolution annuelle des quantités importées au cours de chaque mois

Tableau de bord changement climatique

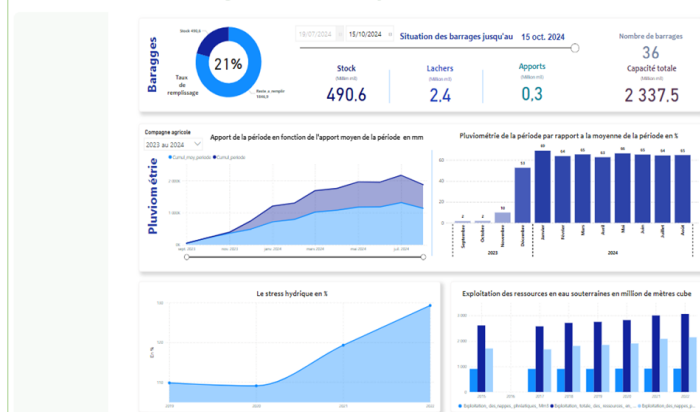


Tableau de bord des incendies de forêt

Ces données représentent l'évolution du nombre des incendies forestiers et de la superficie incendiée (ha) par gouvernorat. Ces données sont collectées annuellement auprès de la Direction Générale des Forêts.

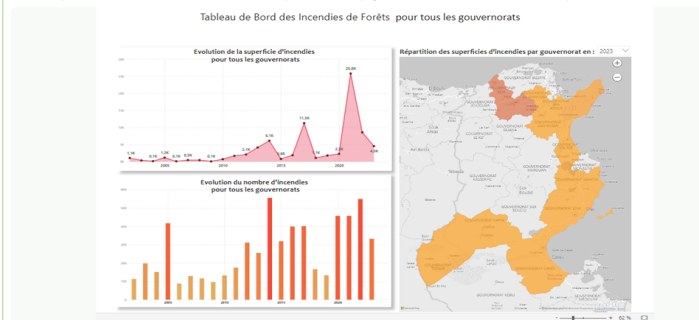


Tableau de bord des indicateurs annuels des céréales

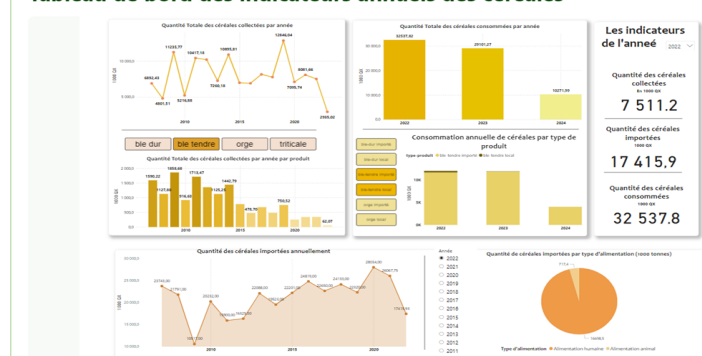
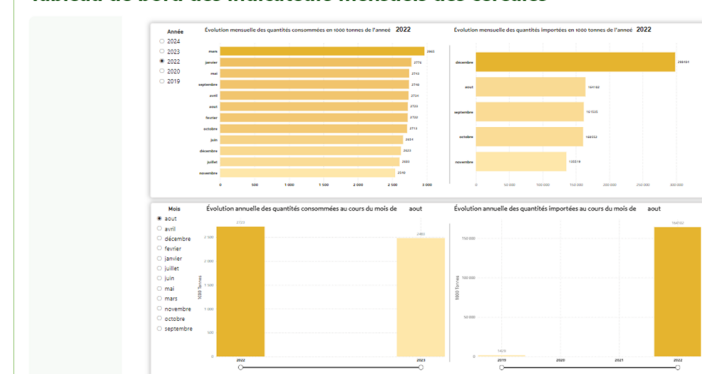


Tableau de bord des indicateurs mensuels des céréales



2-7- Tableau de bord des indicateurs de la pêche et de l'aquaculture

- Le tableau de bord de la filière pêche et aquaculture renferme les indicateurs suivant :
- L'évolution annuelle de la production de la pêche et de l'aquaculture par type de pêche (en mille tonnes),
- L'évolution annuelle des quantités exportées des produits de la pêche et de l'aquaculture par type de produit en mille tonnes,
- L'évolution annuelle de la valeur des exportations des produits de la pêche et de l'aquaculture par type de produit en million de dinars.
- L'évolution annuelle des quantités importées des produits de la pêche et de l'aquaculture par type de produit en mille tonnes.
- L'évolution annuelle de la valeur des importations des produits de la pêche et de l'aquaculture par type de produit en million de dinars.
- L'Effort d'exportation : Représente le ratio entre le volume des exportations (en mille tonnes) et le volume de la production (en mille tonnes), il est exprimé en % (Exportation/Production).
- Le Solde des échanges extérieurs : Il est exprimé en million de dinars et représente la différence entre la valeur des exportations (en million de dinars) et la valeur des importations (en million de dinars).

Tableau de bord des indicateurs de la pêche et de l'aquaculture

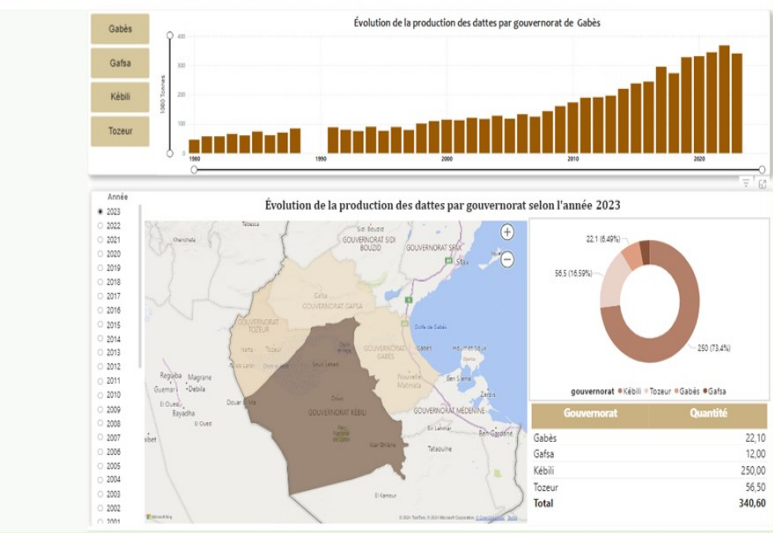


2-8- Tableau de bord des indicateurs de la filière dattes

2-8-1- Tableau de bord des indicateurs de la production des dattes

- Ce tableau de bord visualise des indicateurs de la production des dattes à savoir :
- L'évolution annuelle des quantités produites des dattes en mille tonnes par gouvernorat (histogramme).
- La répartition annuelle des quantités produites des dattes en mille tonnes par gouvernorat (carte).
- La part en pourcentage des quantités des dattes produites par gouvernorat (secteur).

Tableau de bord des indicateurs de la production des dattes



2-8-2- Tableau de bord des indicateurs mensuels des dattes

- Évolution mensuelle des quantités exportées des dattes en mille tonnes par an.
- Évolution mensuelle de la valeur des exportations des dattes en million de dinars par an.
- Évolution annuelle des quantités exportées des dattes en mille tonnes selon le mois.
- Évolution annuelle de la valeur des exportations des dattes en million de dinars selon le mois.

Tableau de bord des indicateurs mensuels des dattes

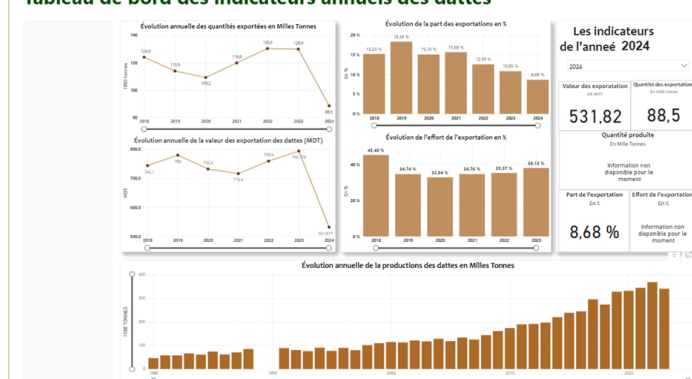


2-8-3- Tableau de bord des indicateurs annuels des dattes

Indicateurs des exportations :

- Évolution annuelle des quantités exportées des dattes en mille tonnes.
- Évolution annuelle de la valeur des exportations des dattes en million de dinars.
- Évolution annuelle de la part des exportations des dattes dans les exportations alimentaires du pays (en %)
- Évolution annuelle de l'effort d'exportation des dattes :
- (Volume des exportations des dattes en mille tonnes/volume de la production des dattes en mille tonnes) × 100
- Évolution annuelle de la production des dattes (en mille tonnes).

Tableau de bord des indicateurs annuels des dattes



2-9- Tableau de bord des indicateurs de l'huile d'olive

Indicateurs des exportations :

- Évolution annuelle des quantités exportées d'huile d'olive en mille tonnes.
- Évolution annuelle de la valeur des exportations d'huile d'olive en million de dinars.
- Évolution annuelle de la part des exportations d'huile d'olive dans les exportations alimentaires du pays (en %)
- Évolution annuelle de l'effort d'exportation d'huile d'olive :
- Effort d'exportation = (Volume des exportations d'huile d'olive en mille tonnes/Volume de la production d'huile d'olive en mille tonnes) × 100
- Évolution mensuelle des quantités exportées d'huile d'olive en mille tonnes par an.
- Évolution mensuelle de la valeur des exportations d'huile d'olive en million de dinars par an.

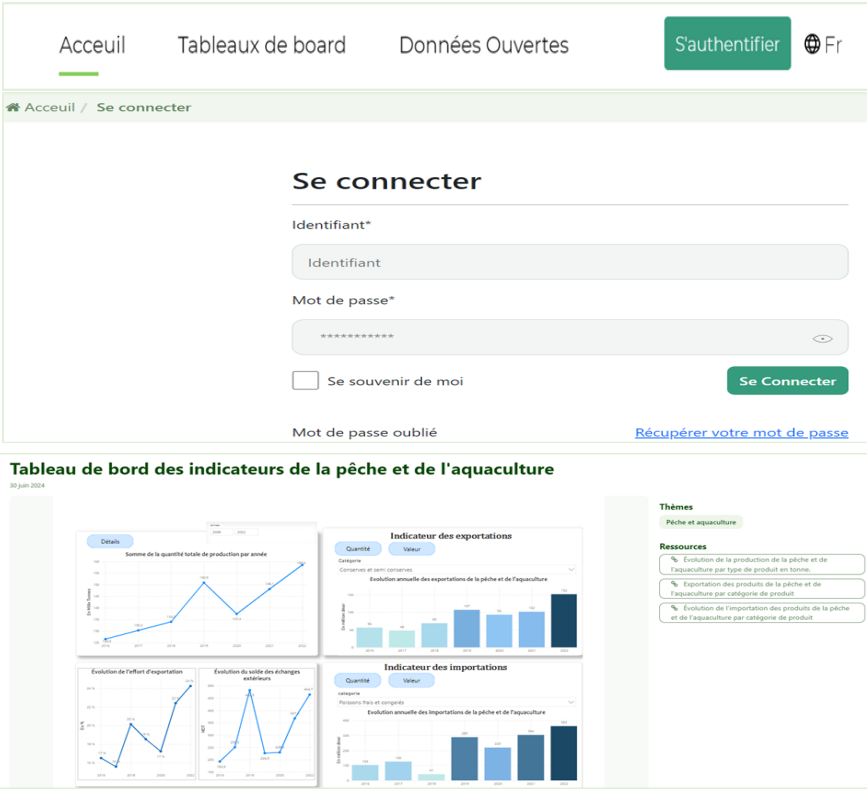
Tableau de bord des indicateurs de l'huile d'olive



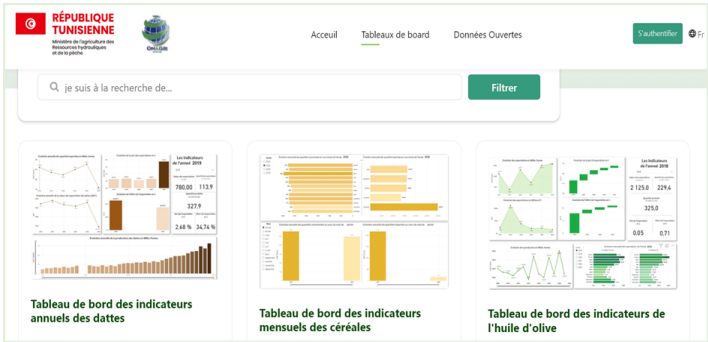
Production d'huile d'olive :

- Évolution annuelle de la production d'huile d'olive (en mille tonnes).

Pour accéder aux tableaux de bord publiés les utilisateurs du Portail des Tableaux de bord de l'Agriculture peuvent dans un premier temps s'authentifier en introduisant un identifiant et un mot de passe, par la suite consulter les tableaux de bord existants au niveau du portail, interagir avec chaque dashboard grâce à des filtres et fonctionnalités de recherche, déposer une demande pour proposer la publication d'un tableau de bord non existant. De même, les utilisateurs peuvent consulter les données sources (publiées sur Agridata) qui ont été réutilisées pour l'élaboration du tableau de bord consulté, ces données sont affichées dans le côté droit de chaque tableau de bord (ressources).



Portail des Tableaux de bord de l'Agriculture
<https://dashboards.agridata.tn/fr/>



En conclusion, l'ouverture des données publiques, constitue un levier pour l'aide à la décision, le développement économique, la stimulation de la recherche et de l'innovation. Pour le Ministère de l'Agriculture, des Ressources Hydrauliques et de la Pêche, le portail sectoriel des données ouvertes « Agridata » a connu une progression remarquable depuis sa mise en place en 2018 en termes du nombre de jeux de données publiées et en termes de l'intégration des nouvelles technologies. En effet, l'offre des options de téléchargement ou de réutilisation des données via APIs permet aux utilisateurs de créer des usages à partir de données de qualité. De même, la réutilisation des données publiées à travers la génération des tableaux de bord interactifs (data visualisation) constitue un outil d'aide à la décision. De ce fait, la réussite de l'initiative open data pour le secteur agricole nécessite la collaboration et la coopération des organismes producteurs de données afin d'assurer une mise à jour régulière des données publiées et répondre aux besoins des utilisateurs en termes de demandes d'ouverture de données.

Elaboré par Noura FERJANI
Observatoire National de l'Agriculture

RAPPORT SUR LA SEMAINE DES FORETS TUNISIENNES : DU 19 AU 21 NOVEMBRE 2024



A l'occasion de la fête nationale de l'arbre (se tient annuellement le 2ème dimanche du mois de Novembre) qui était cette année le 10/11/2024 ; la Direction Générale des Forêts (DGF) a organisé, la Semaine des Forêts Tunisiennes sous le slogan : « Nos forêts vivent grâce à nous... La Tunisie verte par nos mains » (غاباتنا تحيا بينا... تونس خضراء بدينا).

Cet événement, d'une importance écologique majeure, s'est poursuivie sur trois jours (du 19 au 21 Novembre 2024) à la cité des Sciences de Tunis et a réuni des décideurs politiques, des chercheurs, et des acteurs de la société civile pour discuter de l'avenir des écosystèmes forestiers tunisiens. Et surtout pour mettre l'accent sur les principaux points suivants :

La gravité des enjeux environnementaux et l'urgence d'y remédier : Les forêts Tunisiennes sont un pilier fondamental de l'équilibre écologique et économique du pays vu qu'elles contribuent à la création d'emplois et à la préservation de la biodiversité. Toutefois, ces écosystèmes subissent une dégradation continue en raison des changements clima-

tiques et des incendies récurrents. Il est donc impératif de prendre des mesures urgentes pour restaurer ces écosystèmes dégradés.

La stratégie nationale pour la restauration des écosystèmes forestiers y compris le reboisement : La DGF prévoit un programme de reboisement ambitieux pour la plantation de 6,7 millions de plants dans le cadre du Programme national des forêts et des projets de développement, ainsi que 2,3 millions de plants dans le cadre d'un partenariat avec la société civile, les entreprises, les banques et les municipalités. A cet effet, neuf (09) millions de plants ont été produites dans les pépinières relevant des services forestiers ; Le programme comprend également la restauration de 1000 hectares des écosystèmes forestiers et pastoraux dégradés.

L'importance de partenariat Public-Privé : Le partenariat avec la société civile et le secteur privé est la clé pour réhabiliter nos forêts. Ces collaborations garantissent la durabilité de nos ressources naturelles.

Une invitation pour découvrir la richesse Forestière de la Tunisie : La Semaine des Forêts Tunisiennes n'est pas seulement un événement pour les spécialistes et les techniciens, mais aussi une opportunité pour le grand public de mieux comprendre l'importance de nos écosystèmes forestiers. À travers des activités participatives, cette initiative vise à renforcer la conscience collective et à inspirer un engagement durable pour une Tunisie plus verte.

La Semaine des Forêts Tunisiennes qui s'est poursuivie sur trois jours (du 19 au 21 Novembre 2024) a compris :

- Des ateliers pratiques pour sensibiliser et éduquer les participants sur les techniques de reboisement et de gestion durable des forêts.
- Une foire des produits forestiers fabriqués par les résidents des zones forestières et surtout par les femmes rurales (produits de tiroirs).
- Des représentations théâtrales pour les enfants, Projection d'un Film et des Présentations reflétant la réalité et les perspectives d'avenir du secteur forestier.
- Des panels de discussion (au nombre de 09) impliquant des experts de divers organismes et institutions à savoir : des représentants de la Direction générale des Forêts, des départements du Ministère de l'Agriculture, des ressources hydrauliques et de la Pêche, Ministère de l'Environnement, les instituts de recherches (INGREF, INAT, ISPT), la société civile et organisations internationales telles que le WWF-NA, la FAO, le PNUD, l'OIT, l'ICARDA, et d'autres partenaires techniques et financiers.

Ces panels ont été tenue au cours de cette semaine abordant plusieurs sujets relatifs à l'état de lieu et aux perspectives futures du secteur

forestier, ainsi qu'à l'investissement dans le domaine forestier et le partenariat avec le secteur privé.

Il a été traité, également, la thématique de la restauration des écosystèmes forestiers, la préservation de la biodiversité et la lutte contre le changement climatique.

Les différents thèmes abordés étaient comme suit :

Thème I : Le secteur forestier : Réalité et Perspectives d'avenir

[Panel n°1 : Résultats des projets dans le secteur forestier et les leçons apprises](#)

[Panel n°2 : Orientations futures du secteur forestier](#)

[Panel n°3 : Résultats de la recherche forestière](#)

Thème II : Investissement dans l'espace forestier et le partenariat avec le secteur privé

[Panel n°4 : Exploitation et valorisation des produits forestiers et l'investissement Dans le secteur forestier](#)

[Panel n°5 : Production du liège et comment maintenir la durabilité de la filière du liège](#)

[Panel n°6 : Maladie des forêts et santé des plantes](#)

Thème III : Restauration des écosystèmes forestiers, conservation de la Biodiversité et lutte contre les changements climatiques

[Panel n°7 : Les effets du changement climatique et la lutte contre ses effets \(atténuation et adaptation\)](#)

[Panel n°8 : Stratégie nationale des zones humides et la bonne gouvernance pour la conservation de la biodiversité](#)

[Panel n°9 : Organisation de la chasse](#)

Les principales recommandations issues des discussions menées à l'occasion de l'ensemble de ces panels, se résument comme suit :

- La nécessité de tirer profit des leçons apprises des projets cofinancés par la B.M, JICA, FAO, OIT et des stratégies sectorielles (DGF et DGAFTA) pour améliorer la performance d'une part et surmonter de nouveaux défis dans un contexte de changement climatique (augmentation du couvert forestier en utilisant des nouvelles techniques de reboisement et l'utilisation des espèces adaptées).
- Travailler davantage sur des indicateurs qui s'alignent aux normes internationales tels que les indicateurs liés aux séquestrations de carbone.
- Renforcer la valorisation des produits forestiers non lignés (PFNL), le savoir-faire de la population et les chaînes des valeurs des produits forestiers pour accroître leur impact économique.
- Impliquer la population locale dès le diagnostic, la priorisation des actions et à la mise en œuvre en adoptant une approche partenariale multisectorielle favorisant une durabilité et viabilité des actions menées.
- Instaurer des approches innovantes permettant aux ONG, Société Civile d'intervenir et faire recours à une planification à moyen terme pour garantir une durabilité des écosystèmes forestiers menacés par la dégradation.
- Réviser l'aspect juridique de manière à concilier entre la conservation des forêts et le développement socioéconomique de la population forestière locale afin de Promouvoir la création des entreprises privées en encourageant les partenariats dans le secteur forestier via une approche participative.
- La gestion durable des forêts exige une recherche appliquée et adaptée aux besoins des gestionnaires. A cet effet, il a été recommandé de créer au sein de la Direction Générale des Forêts une unité permanente qui œuvrera à une meilleure valorisation des travaux de recherche et de leur adoption par les gestionnaires à l'échelle centrale et régionale.
- La prise en considération de l'aspect socio-économique dans tous les travaux de recherche réalisés et dont les résultats seront adoptés par les gestionnaires vu que les forêts tunisiennes sont des forêts habitées et que l'action anthropique pèsera dans la gestion et la valorisation durable des ressources forestières.
- Proposition de réformes juridiques pour encourager les initiatives entrepreneuriales : promouvoir l'Initiative de l'OIT pour former des entrepreneurs locaux, avec un focus sur les jeunes et les femmes, afin d'améliorer la rentabilité et remplacer le travail en régie par des entreprises privées.
- Procéder au rajeunissement de la subéraie pour son développement durable et son évolution vers un meilleur état d'équilibre (régénération par semis direct sur terrain préparé à l'avance).
- Reboisement du chêne liège dans les périmètres de son aire naturelle (reboisement sur des petites superficies : ≤ 100 ha) avec participation de la population forestière et du secteur privé,
- Application des traitements sylvicoles appropriés (coupes sanitaires et de régénération, conservation de semenciers, etc.).
- Augmentation progressive des crédits réservés à la réalisation des travaux forestiers à l'entreprise et vente du liège sur pied et récolte à travers des entreprises spécialisées.

- La nécessité de quantifier les biens et les services écosystémiques des zones humides pour trouver des mécanismes de financement.
- La nécessité d’instaurer d’un mode de gestion éco-équitable par l’implication des secteurs concernés, des privés, de la recherche scientifique, de la population locale et des associations environnementales pour une bonne gouvernance de ces sites qui représentent un atout pour une meilleur valorisation.
- La nécessité de faire des études d’évaluation économique des zones humides et de leurs services écosystémiques pour la recherche de fonds auprès des bailleurs de fonds.
- L’importance de promouvoir l’éducation environnementale et la sensibilisation de la population locale sur l’importance et le rôle des zones humides.
- Apport de la digitalisation pour le secteur de la chasse et les défis à relever pour atteindre ces objectifs.

المصدر: الإدارة العامة للغابات

*Elaboré par Moheddine MABROUK
Observatoire National de l’Agriculture*

Résumé Exécutif de la Stratégie Nationale des Zones Humides de Tunisie 2025-2035

I. Contexte et Importance des Zones Humides

La Tunisie, avec plus de 8 % de sa superficie constituée de zones humides, dispose d'une diversité exceptionnelle de ces milieux naturels, allant des lacs, lagunes et marais aux chotts et oasis. Ces écosystèmes jouent un rôle essentiel pour l'environnement et l'économie nationale : ils fournissent de l'eau, soutiennent la biodiversité, atténuent les effets du changement climatique, et constituent des atouts pour l'écotourisme. Toutefois, les zones humides tunisiennes sont menacées par des pressions anthropiques croissantes, incluant l'urbanisation, l'agriculture intensive, la pollution, et les changements climatiques. Dans ce contexte, la Stratégie Nationale des Zones Humides de Tunisie 2025-2035 (SNZH) est élaborée pour répondre aux défis de leur préservation et valorisation.

II. Vision

La vision de la SNZH est de garantir que les zones humides tunisiennes soient préservées et valorisées à travers la conservation de leur biodiversité et leur utilisation rationnelle, en tant que patrimoine naturel national qui contribue au développement durable social et économique des générations actuelles et futures. Cette vision repose sur les principes de conservation intégrée, de participation des parties prenantes, de gouvernance inclusive, et de coopération internationale.

III. Objectifs Stratégiques

La SNZH se fixe quatre objectifs stratégiques majeurs :

1. Mieux connaître les zones humides tunisiennes : Il s'agit de développer une base de don-

nées exhaustive et à jour sur l'état, la localisation, et les caractéristiques des zones humides. Cet objectif sera atteint par la réalisation d'un inventaire national, la création d'un Observatoire des zones humides et la promotion de la recherche scientifique sur leur fonctionnement et leur potentiel de développement durable.

2. Renforcer les cadres régissant la gouvernance des zones humides: La stratégie vise à améliorer la coordination entre les différents acteurs nationaux et locaux impliqués dans la gestion des zones humides. Cela inclut l'harmonisation des textes juridiques et des politiques sectorielles, ainsi que l'établissement d'un Comité national des zones humides chargé de superviser la mise en œuvre de la stratégie et de faciliter la résolution des conflits.
3. Valoriser les zones humides à travers une utilisation rationnelle: Cet objectif consiste à promouvoir des activités économiques durables qui respectent les caractéristiques écologiques des zones humides. Les actions incluent le développement de l'écotourisme, la pêche durable, l'exploitation contrôlée des ressources naturelles, et l'intégration des zones humides dans la gestion des bassins versants.
4. Restaurer les zones humides dégradées: De nombreuses zones humides tunisiennes ont subi des dégradations importantes, réduisant leur capacité à fournir des services écosystémiques. La stratégie prévoit des programmes de restauration écologique pour ces zones, visant à rétablir leur intégrité écologique et leur résilience face aux changements climatiques.

IV. Plan d'Action et Modalités de Mise en Œuvre

Le plan d'action de la SNZH est organisé sur une période de 10 ans (2025-2035) et se déploie à travers cinq plans opérationnels bisannuels. Il inclut une série d'actions concrètes :

- **Inventaire et suivi** : La réalisation d'un inventaire exhaustif des zones humides tunisiennes et la création d'un Observatoire national qui servira de base de données centrale pour le suivi de leur état et pour orienter les actions de gestion.
- **Renforcement institutionnel et juridique** : Mise en place d'un Comité national des zones humides et harmonisation des cadres juridiques pour améliorer la gouvernance et l'efficacité des actions de conservation.
- **Promotion de l'utilisation durable** : Développement de plans de gestion des zones humides, intégration des zones humides dans les politiques sectorielles et promotion d'activités économiques durables telles que l'écotourisme et la pêche responsable.
- **Restauration écologique** : Identification des zones humides les plus dégradées et mise en œuvre de projets de restauration prioritaires, en adoptant une approche équilibrée entre restauration active et passive.

Un mécanisme de suivi et d'évaluation sera mis en place pour mesurer les progrès de la SNZH. Une évaluation à mi-parcours en 2029 permettra d'ajuster les actions en fonction des résultats obtenus et des obs-

tacles rencontrés. Une évaluation finale en 2035 servira à mesurer l'impact global de la stratégie et à formuler des recommandations pour l'avenir.

V. Partenariats et ressources nécessaires

La réussite de la SNZH nécessitera la mobilisation des ressources financières, humaines et techniques suffisantes auprès de sources nationales et internationales, y compris des fonds publics, des bailleurs de fonds internationaux, etc. La stratégie préconise également l'établissement de partenariats solides entre les autorités compétentes (ministères de l'Agriculture, de l'Environnement, du Tourisme, etc.), les institutions de recherche, la société civile, et les communautés locales. Une coopération internationale avec des organismes tels que le Secrétariat de la Convention de Ramsar et l'initiative MedWet sera également essentielle pour échanger des bonnes pratiques et bénéficier d'un soutien technique et financier.

Conclusion

La SNZH 2025-2035 offre une feuille de route ambitieuse pour la conservation et la valorisation durable des zones humides tunisiennes, en réponse aux enjeux environnementaux, économiques et sociaux de ces écosystèmes uniques. Sa mise en œuvre, sous l'impulsion du ministère de l'Agriculture des ressources hydrauliques et de la pêche, nécessitera l'engagement coordonné de l'ensemble des parties prenantes pour garantir le succès à long terme de cette stratégie nationale.

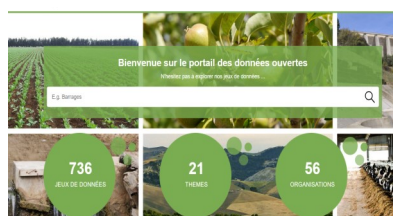
المصدر: الإدارة العامة للغابات

*Elaboré par Moheddine MABROUK
Observatoire National de l'Agriculture*



ONAGRI

Adresse: 30 Rue Alain Savary,
1002 Tunis, Tunisie.
Tél.: +216 71 801 055 / 478
Fax: +216 71 785 127



الإشراف : محي الدين مبروك
التنسيق : كوثر شلوف
التصميم : لمياء البجاوي

<https://www.facebook.com/marhp.onagri>
<https://www.linkedin.com/company/19176833/>
<https://twitter.com/home>

